مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤١٠**

يوم الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد باترسن	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد مجدوب
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

01-62868 (A)
0162868

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأونرابل خواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا والرئيس الحالي للجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛ والأونرابل جيمس وابخابولو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا، والسيد تيرنس سينونغوروزا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوروندي؛ والسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد باتريك مازيمهاكا، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا؛ والأونرابل كيلي إس. والوبيتا، وزير الشؤون الخارجية في زامبيا؛ والأونرابل ستانيسلاوس موديغي، وزير الخارجية في زمبابوي؛ والأونرابل تولياميني كالوموه، نائب وزير الشؤون الخارجية والإعلام والإذاعة في ناميبيا، إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي ميراندا (أنغولا)، والسيد وابخابولو (أوغندا)، والسيد سينونغوروزا (بوروندي)، والسيد شي أوكيتوندو (الكونغو)، والسيد مازيمهاكا (رواندا)، والسيد والوبيتا (زامبيا)، والسيد موديغي (زمبابوي)، والسيد كالوموه (ناميبيا)، المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد آموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد أمادو كبيه، المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، إلى شغل مقعدين على طاولة المجلس. وأدعو السيد أرجيبالد إم. مغوي، ممثل ميسر الحوار بين الفصائل الكونغولية، إلى شغل مقعد بجانب قاعة المجلس. وأدعو السيد أوليفييه كاميتاتو، الأمين العام لحركة تحرير الكونغو؛ والسيد أزارياس روبيروا، الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما؛ والسيد باشي - كليفر، ممثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني، إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن سعادتي وأنا أراكم ، يا سيادة الرئيس، وأنتم تترأسون هذه الجلسة.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب باللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وآمل أن يمكن هذا اللقاء بمجلس الأمن كل الأطراف من الاتفاق على المضي قدما في عملية السلام معا.

في تقريري الأخير إلى المجلس، أوصيت بأن يؤذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدخول في المرحلة الثالثة من انتشارها. ولكي ينجح ذلك الانتشار، لا بد للأطراف ذاتها أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها. وبالتالي، أود أن أكرر بعض من شواغلي.

في المقام الأول، لا بد أن يتوقف القتال الدائر في شرق البلد. وينبغي أن يكف الجميع عن تقديم أي دعم للمجموعات المسلحة التي ما زالت تقاتل في الشرق، كما ينبغي ألا تقوم أي جهة بأي عمل عدواني ضد تلك المجموعات.

وفي الوقت نفسه، لا بد أن يبذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف التي تشجع المقاتلين السابقين على العودة الطوعية إلى ديارهم، وتمكينهم من التوطن بأمان.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن تتوصلا إلى تفاهم بشأن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادتهم إلى الأوطان، وإنشاء آلية تنسيقية لتيسير الانتقال السلس من نزع السلاح إلى إعادة الإدماج.

ولا بد من تجريد مدينة كيسنغاني من السلاح، وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وأدعو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى أن ينفذ، دون إبطاء، التدابير التي اقترحها ممثلي الخاص، السيد نغونغي، لهذا الغرض. وأنوي أيضا تعزيز الوجود العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيسنغاني وتيسير تجريد تلك المدينة من السلاح.

ويستهدف نشر البعثة في كيندو تهيئة مناخ من الأمن، وتشجيع الجماعات المسلحة على نزع السلاح. ولذلك نلاحظ بقلق قرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو بإنشاء قوة خاصة مشتركة مقرها في كندو من شأنها أن تضطلع بتتبع كل القوات السلبية وتحييدها. وكندو يجب ألا تستخدم بأي حال من الأحوال كقاعدة لشن عمليات عسكرية.

(تكلم بالانكليزية)

إن انسحاب القوات الناميبية، وكثير من القوات الأوغندية أيضا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر مشجع. وأنا أحث بقوة الحكومات الأنغولية، والزمبابوية، والرواندية على الإسراع بالاستعدادات للانسحاب السريع لقواها.

إن إعادة فتح نهر الكونغو وروافده أهم خطوة منفردة يمكن اتخاذها الآن لإعادة توحيد البلاد وتحفيز الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وإني أدعو كل الأطراف إلى مساعدة البعثة للقيام بدورها في تحقيق هذا الهدف، وعلى وجه الخصوص بتفكيك نقاط التفتيش وإزالة أية حواجز أخرى متبقية أمام التنقل الحر.

وأحث أعضاء اللجنة السياسية، وبخاصة الأطراف الكونغولية، على تأييد الميسر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، سير كيتوميلي ماسيري، وأرحب برغبة حكومة جنوب أفريقيا استضافة الحوار عندما يستأنف. لكن الأطراف الكونغولية يجب ألا تنتظر هذا الاستئناف الرسمي. وآمل أن تواصل الالتقاء بشكل غير رسمي من أجل إجراء مناقشات بناءة بشأن مستقبل البلد.

وأحث أيضا الأطراف الكونغولية الثلاثة على مواصلة بذل الجهود لتحسين حقوق الإنسان داخل المناطق التي تسيطر عليها. وكل الذين يتولون سلطات، عليهم واجب التحقيق في الانتهاكات المدعاة واتخاذ الإجراء المناسب. إن المجتمع الدولي سيحكم عليهم بناء على الأعمال التي قاموا بها أو لم يقوموا بها. ويجب على الأطراف الكونغولية أن تيسر أيضا وصول الذين يسعون إلى تقديم إغاثة إنسانية إلى السكان المعانين في المناطق التي يسيطرون عليها.

وأخيرا، ليس هناك عمل كافٍ يقام به لمواجهة محنة الأطفال، وعلى وجه الخصوص الذين يجندون في مختلف القوات المسلحة. وأحث كل أعضاء اللجنة السياسية، وبخاصة الأطراف الكونغولية، على العمل مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومع ممثلي الخاص للأطفال والصراعات المسلحة، وأيضا مع موظفي البعثة المعنيين بحماية الأطفال،

لوضع وتنفيذ اتفاقات بشأن تسريح الجنود الأطفال بأسرع وقت ممكن.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تكون عند نقطة تحول. ومما يتعرض للخطر إعادة توحيد البلد بعد سنوات الحرب. والبعثة على استعداد لتقديم إسهام حاسم بالانتشار إلى الشرق. وبينما يستعد المجلس لاتخاذ إجراء بشأن توصياتي، أدعو الأطراف إلى الوفاء بمسؤولياتها الهامة وبأن تكمل عملية السلام التي بدأتها في لوساكا منذ أكثر من عامين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الأنورابل جواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية لأنغولا.

السيد دي ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية): من دواعي الشرف العظيم بالنسبة لي أن أخاطب هذا المحفل بصفتي رئيسا للجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. واسمحوا لي أولا بأن أثني على مبادرة عقد هذا الاجتماع المشترك مع أعضاء مجلس الأمن. ومع أن هذه أصبحت ممارسة روتينية، فإنها هامة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأنها تقع عشية مرحلة حاسمة في تنفيذ اتفاق لوساكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية: بدء المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن السبب الأساسي لهذا الاجتماع هو أن نقرر معا كيفية ضمان صون وتعزيز وقف إطلاق النار، وتحقيق نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، والإسراع بانسحاب القوات الأجنبية، وزيادة الحوار الداخلي، والأكثر أهمية، الإسهام الكبير في استعادة السلم والاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه المهام حاسمة، وعاجلة ولا يمكننا تجنبها. وتنفيذها الناجح يمكن أن يكون له أثر في السعي في طريق السلام الدائم أو العودة إلى حرب وانعدام أمن واسعي النطاق، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب وإنما في منطقة البحيرات الكبرى في مجموعها.

إن التقدم الذي أحرز حتى اليوم في تنفيذ اتفاق لوساكا يثير الأمل والتفاؤل في الإكمال الفعّال للمراحل المقبلة. وأهم أوجه التقدم هذه كان وقف إطلاق النار. وبالرغم من بعض الانتكاسات، التي تعد أمرا مألوفا في جهود تتسم بهذا النوع من التعقد، فإن احترام وقف إطلاق النار من جانب الأطراف يدل على إرادتها في إنهاء الحرب وفي حل مشاكلها بالطرق السلمية. ويشير أيضا إلى أنه يمكن أن يكون هناك حل غير عسكري للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق، نتيجة الأنشطة العسكرية المستمرة في أجزاء من البلاد، وعلى وجه الخصوص في شرق الكونغو، وانخراط قوات بعض الموقعين على الاتفاق وآخرين ليسوا أطرافا في وقف إطلاق النار. وإذا ما استمرت هذه الحالة فإنها قد تعرقل وقف إطلاق النار وتطلق موجة جديدة من الأعمال العدائية.

ويقع على عاتقنا التوصل إلى تسوية سياسية فعالة لهذه المشكلة. وينبغي ألا تقتصر هذه التسوية على وقف المعونة العسكرية للجماعات المسلحة. بل إن علينا أن نهيئ الظروف والضمانات لنزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج الكاملة لجميع الجماعات المسلحة التي تعيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه التدبير الذي اتخذ مؤخرا والذي أعلنت عنه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بنزع سلاح نحو ٣٠٠٠ من المحاربين

البوروندييين السابقين الذين يعيشون حاليا في كامينا. إننا نشيد بهذه الخطوة، التي تتوافق جدا مع اتفاق لوساكا. ومن المهم جدا أن نؤكد أنه لا بد وأن يرى المحاربون السابقون بديلا عن الحرب. وينبغي تشجيعهم على التخلي عن أسلحتهم والعودة إلى أرضهم. ويجب أن تعطى لهم ضمانات فعالة بسلامتهم البدنية وأن توفر لهم إمكانية إعادة الإدماج الاجتماعي لأنفسهم ولأفراد أسرهم.

وبإنجاز عملية فض الاشتباك ونشر القوة، بالرغم من المشاكل الطفيفة التي ظهرت، والانسحاب الكامل للقوات الناميبية والانسحاب الجزئي لأنغولا وأوغندا وزمبابوي الذي يجري حاليا، يكون قد تم إرساء الأساس اللازم للمرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تقوم اللجنة السياسية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة قيام جميع الموقعين بالوفاء التام وبحسن نية بالالتزامات التي تعهدوا بها بحرية بجعل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية حقيقة واقعة.

وإنني في هذا الصدد، أرحب بالتوصية التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بأن يأذن بالشروع في المرحلة الثالثة وفقا لتقرير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أناشد أعضاء المجلس أن يؤيدوا هذه التوصية حتى يتسنى توسيع نطاق عمليات البعثة في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا من شأنه أن يؤدي إلى بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف المعنية.

وترى اللجنة السياسية أيضا أن المراحل المقبلة من عملية اتفاق وقف إطلاق النار، لا سيما انسحاب القوات الأجنبية الكامل، ستتطلب استمرار اشتراك الأمم المتحدة في التعجيل بعودة السلام إلى ذلك البلد. ولذلك، فإن من اللازم التفكير في ضرورة أن يأذن المجلس بنشر قوة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عانى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ وقت طويل من آثار الصراع المدمر الذي أودى بحياة مئات الآلاف من أبنائها، ودمّر اقتصادها وهياكلها الأساسية، وأدى إلى انتشار البؤس فيما بين غالبية سكانها. ويعتمد حوالي ١٦ مليونا من البشر على المساعدة الغذائية الطارئة.

إن علينا أن نتيح للكونغوليين تسوية مشاكلهم الداخلية، والتوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية، وإعادة بناء اقتصادهم وإنشاء مجتمع ديمقراطي في تعايش سلمي مع جيرانهم وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي. ولكي يحدث ذلك، فإن على جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها واستقلالها.

وتدل المصاعب التي برزت في هذا الحوار الوطني الكونغولي أن بعض المشاكل لم تؤخذ بعين الاعتبار. إننا نأمل أن يراعي الإعداد لأعمال دربان جميع المسائل المعلقة حتى يكون الحوار الوطني شاملا ومثمرا.

والخلاصة، أود أن أعرب عن اقتناعي بأن هناك حاجة ملحة إلى عودة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو الذي يتيح الفرصة لتحويل منطقة أفريقيا الوسطى إلى منطقة سلام وأمن وتعاون، وهذا شرط أساسي لازم لتنمية بلدان المنطقة في انسجام. ولتحقيق هذا الحلم، لا بد وأن يضطلع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوجه خاص بدور هام جدا.

كما يتوجب عليّ أن أغتنم هذه المناسبة لأشيد بالتزام الأمين العام السيد كوفي عنان، وممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد نامانغا نغونغي؛ ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء ديالو؛ ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة، العميد موانيكي، بتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشيد بجميع الجهود التي تبذلها سائر

الأطراف والتي أدت إلى اشتراك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة في نفس المكاتب في كينشاسا، عاصمة البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا للمجلس.

يشرفني أن أتولى رئاسة هذا الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن مع اللجنة السياسية المنبثقة عن اتفاق لوساكا الإطاري للسلام. وإني، باسم المجلس، أرحب بحرارة بوزراء وممثلي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ ومنسق الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية؛ وحركة تحرير الكونغو؛ والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني؛ والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويسرنا بالغ السرور أن الأمين العام، كوفي عنان، تمكن من الانضمام إلينا في هذه الجلسة البالغة الأهمية. فحضوره وإسهامه هنا يؤكدان الأهمية التي يوليها مجلس الأمن والأمين العام لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، بل في الواقع في كل أفريقيا، ومن ثم في المجتمع العالمي بأسره.

وتعتبر جامايكا أن رئاستها لهذه الجلسة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ميزة لها، نظرا لروابطنا التاريخية ولتراثنا، فأكثر من ٨٠ في المائة من شعب جامايكا ينحدرون من أصل أفريقي، ولذا فنحن تربطنا صلة خاصة بمشاكل أفريقيا وتطلعاتها.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر الماضي أصدر اجتماع قمة مجلس الأمن إعلانا التزمنا فيه بكفالة ”اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين ولا سيما في أفريقيا“. (القرار ١٣١٨ (٢٠٠١)، المرفق، الفقرة الأولى) وفي كلمتي في تلك المناسبة شددت على أننا ”لكي نفي بمهمتنا في صون السلم والأمن الدوليين يجب على مجلس الأمن أن يهتم بحياة البشر وبتحويل يأسهم إلى أمل وتحريرهم من شبح الصراع“.(S/PV.4194، الصفحة ٢٠) وأعربنا عن قلقنا العميق إزاء ما تحدثه الصراعات من الآثار المدمرة على الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وهذا يهم بالدرجة الأولى جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من أي مكان آخر. ومن الأهداف المعلنة التي ترمي إليها رئاسة جامايكا لمجلس الأمن خلال تشرين الثاني/نوفمبر دعم السلام في كل بقاع العالم وإيلاء اهتمام خاص للصراعات التي تنكب بها القارة الأفريقية. لهذا فأنا سعيدة للغاية برئاسة هذا الاجتماع تحقيقا لهدف هام من أهداف عضوية جامايكا في المجلس.

وحين اجتماعنا في أيلول/سبتمبر الماضي كانت آفاق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بعيدة التحقيق. ومنذئذ أحرز تقدم كبير، وأدى مجلس الأمن دورا رئيسيا في دعم عملية السلام. وكانت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في وقت سابق من هذا العام علامة هامة على طريق السلام. وأحدث نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كل أنحاء ذلك البلد أثرا هاما على عملية السلام. وأصبح مفهوم عمليات نشر المرحلة الثالثة من البعثة الذي قدمه الأمين العام قيد الدراسة الجادة في مجلس الأمن.

واليوم، يجتمع مجلس الأمن معكم أيها الشركاء من أجل تأكيد المكاسب التي حققناها وإعطاء مزيد من الزخم لجعل السلام الدائم حقيقة واقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى. وهذا جزء من حوار جار بين مجلس الأمن والقادة الإقليميين لاكتشاف

السبل التي يمكن بها أن يديم مجلس الأمن وبلدان المنطقة الزخم لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شهدنا بعض التغييرات الإيجابية على المسرح السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وعلينا أن نواصل زيادها.

لقد اجتمع مجلس الأمن أمس مع ممثلي بلدان مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، ومعظم المدعوين للانضمام إلينا اليوم أعضاء فيها. وناقشنا آفاق تنفيذ اتفاق أروشا للسلام في ذلك البلد. ولا يمكن إنكار الروابط المشتركة بين الصراعين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا لا بد من إيجاد حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مستوى إقليمي بأسلوب كلي وشامل. وفي هذا الصدد فإن اجتماعنا اليوم يحيط علما باقتراح الأمين العام أن الوقت قد حان لأن يكتشف الطرفان سبل ربط بوروندي بشكل أوثق بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلينا في اجتماعنا اليوم أن نهتم عن كثب ببعض القضايا الأساسية التي يجب أن نجد لها حلا بغية تحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكل أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

فأولا، لا بد من وضع خطة موثوقة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أو توطينهم، وخاصة من يسمون القوات السلبية. ونحن نطالب جميع الدول بوجه خاص بوقف دعم الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونطالب بوقف لجميع الأعمال العدائية في البلد بأسره. ومن الأمور الحاسمة، والبعثة تواصل انتشارها شرقا، أن تمتثل الجماعات المسلحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاق لوساكا وتنفذها بالكامل.

وثانيا، تدعو الحاجة إلى وضع خطة شاملة للانسحاب الكامل لكل القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن المحتم أن تقدم كل الأطراف للبعثة المعلومات اللازمة حسب تعهدها بموجب الاتفاقات ذات الصلة.

وثالثا، يظل الفشل في إزالة الصبغة العسكرية عن كيسنغاني عقبة أمام السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى هذا المجلس أن يصر على الامتثال لقراراته. ولذا نؤكد مطالبتنا لكل الأطراف بكفالة تسوية هذه القضية دون مزيد من التأخير.

ورابعا، بينما تم إحراز تقدم في المراحل التحضيرية للحوار بين الكونغوليين فقد أصبح لزاما على الأطراف أن تجدد التزاماها بالعملية السياسية، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم العملية دعما كاملا. ويجب أن يظل تحديد المستقبل السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأيدي الشعب نفسه مسألة أولوية إذا كان المراد هو إحلال سلام دائم. ويعد التزام كل الأطراف بعملية سياسية تمكن من أوسع مشاركة من جميع الفئات، خطوة أساسية أولى نحو تحقيق إقامة نظام حكم ديمقراطية وشامل نراه شرطا أساسيا لإحلال السلام الدائم.

وخامسا، علينا أن نتابع بجد الالتزامات المتعهد بها، بالتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن نلتمس سبل ضمان توجيه العائدات من تلك الموارد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد لخير شعبه بأكمله.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لتأكيد الشراكة بين مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها وبين بلدان المنطقة. ولننتهز هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا بقضية السلام في

جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولا بد من تعزيز الخطوات الإيجابية التي اتخذناها حتى الآن، وذلك بتجديد التزامنا بالسلام. ونحن مدينون بهذا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعوب المنطقة ومسؤوليتنا الجماعية هي كفالة تحقيق السلام المستدام.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراتنا السابقة، سوف أرفع هذه الجلسة وأدعو أعضاء المجلس وكل المدعوين إلى حضور الجلسة السرية بعد خمس دقائق من الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.